

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني

بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية

العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام

في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدّم من المؤسسة الإندونيسية للتعليم، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١)

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

(١) هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

030215 020215 14-65952X (A)



بيان

تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في التعليم

يكتسي التعليم أهمية بالغة في تمكين الناس بحيث يتسنى لهم إحراز إنجازات عظيمة على درب تحسين أحوال الأمة. فلقد بينت دراسات عدّة بوضوح أنّ للتعليم أثراً عميقاً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. فمن وجهة نظر اقتصادية، يسهم التعليم في تثقيف المتعلمين على نحو يمكنهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة في عملية التنمية. وتشكّل المعرفة والمهارات إحدى صور رأس المال الاقتصادي الذي يسهم بصورة كبيرة في تعزيز النمو. ويُنتج التعليم أيضاً رأس المال البشري المتسلّح بمستوى متقدّم من الكفاءة والتكنولوجيا، وهما دعمان من دعائم التنمية الاقتصادية. ولما كان التعليم حاسماً لتحقيق التنمية، باتت جميع البلدان مهتمةً بالاستثمار في رأس المال البشري، إيماناً منها بأنه يسهم بصورة كبيرة في تقدّم البلاد.

وعلاوة على ذلك، فإنّ المتعلّم يدرك الحقوق المدنية والحريات السياسية، كما أنّ في مقدور من حصلوا مستوى عالياً من التعليم تعظيم إمكاناتهم في تحقيق تغييرات إيجابية في حياتهم وكسب المزيد من القدرة على تحقيق التحول الاجتماعي والسياسي. وتأسيساً على ذلك، فإنّ التمكين يعني قدرة الناس على الاطّراد في تطوير ما يتمتّعون به من مواهب وقدرة على تحقيق أسباب معيشة أفضل. ويشكّل التمكين كذلك أحد سبل تسليح الإنسان بالمعرفة والمهارات والمعلومات القيّمة التي تُعينه على معالجة شتّى أنواع المشكلات التي تعترضه في حياته. إنّ التعليم، في واقع الأمر، ينمّي المعرفة والمهارات لدى الإنسان على نحوٍ يمكنه من الإسهام في إحداث تحولات كبيرة على صعيد الفرد والمجتمع على السواء.

وتلتزم إندونيسيا، من منطلق إيمانها بأهمية التعليم في تعزيز نوعية حياة الناس، بتوفير فرص استفادة جميع المواطنين من التعليم بصرف النظر عن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يعني حقّ الإندونيسيين في الذهاب إلى المدرسة من أجل التعلّم. ولذلك، يحقّ لجميع الأطفال الذين بلغوا سنّ الدراسة أن يستفيدوا من خدمة التعليم، ولا ينبغي منعهم من التسجيل في المدارس. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون التعليم في متناول الجميع وعلى الحكومة تحمّل المسؤولية للتغلب على أيّ قيود مالية – أو عوائق جغرافية بالنسبة لمن يعيشون في المناطق النائية والمعزولة من البلاد – تحوّل دون التحاق الأطفال بالمدرسة.

وقد أحرزت إندونيسيا قدراً كبيراً من الإنجازات في توفير فرص متكافئة لجميع الأطفال في سن الدراسة – بنين وبنات على حد سواء – في الحصول على التعليم. وتجسّد المساواة في الاستفادة من خدمات التعليم الإنصاف في المعاملة، ممّا يتيح للإناث والذكور على حد سواء الالتحاق بالمدارس دون أيّ صعوبات أو عقبات. وأكدت الحكومة الإندونيسية على أنّ البنات

يتمتع بنفس الفرص التي يتمتع بها البنون في الحصول على خدمات التعليم. وهذا يعني سيادة المساواة بين الجنسين في البلاد في مجال التعليم، من حيث إنه لا يوجد أي تمييز على أساس نوع الجنس في هذا المجال. ويُعتقد أن التمييز القائم على نوع الجنس في التعليم ينافي حقوق الإنسان ويسبب تفاوتاً متأصلاً في المجتمع يتعارض مع المبادئ الأساسية للمساواة في التعليم. لقد أولت إندونيسيا اهتماماً خاصاً بمسألة المساواة بين الجنسين في التعليم، وهي مسألة أُدمجت في النظام التعليمي بالبلاد، بحيث تكفل المساواة بين نسبة الذكور والإناث في جميع مراحل التعليم، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم العالي.

ويُعدُّ توفير تعليم رفيع النوعية للإناث، في سياق المساواة بين الجنسين، مفيداً بوجه خاص، من حيث إنه كفيل بوقف دائرة الفقر. ذلك أن النساء اللواتي يتمتعن بمستوى عالٍ من التعليم يتوفرن على فرص كبيرة للحصول على وظيفة جيدة تدرّ دخلاً جيداً يتيح لهنّ تحسين نوعية حياتهنّ. ومن المرجح أن لا تتزوج المرأة المتعلمة في سنّ مبكرة وأن تكون أسرة أصغر حجماً يتمتع أفرادها بصحة أفضل. والمرأة المتعلمة تدرك أهمية الرعاية الصحية وسبل الحصول عليها كيما تستفيد منها ويستفيد منها أطفالها. كما أن المرأة المتعلمة تعليمياً جيداً تكون متسلّحة بالمعارف والمهارات التي تعزز قدرتها على رعاية الأبناء والأب على نحو أفضل، مما يسهم في تحسين نوعية حياة الشباب. وفضلاً عن ذلك، يرجح بدرجة كبيرة أن يلتحق أبناء المرأة المتعلمة بالمدرسة، وعندما تتاح لجميع الأطفال فرص متكافئة للحصول على تعليم رفيع النوعية على أساس المساواة بين الجنسين، تكون الأجيال الشابة قوى صالحة وفاعلة في المستقبل.

لقد حققت إندونيسيا، على مدى السنوات العشر الماضية، تقدماً كبيراً في الحد من التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم ومحو الأمية، ورفعت أيضاً من مستوى مشاركة المرأة في القطاعات العامة، وخاصة في الميدان السياسي فيما يتصل بالهيئة التشريعية. ولدراسة نسبة الجنسين، يمكن الاستعانة بصافي معدّل الالتحاق والمعدّل الإجمالي لالتحاق البنين والبنات بالمدارس. فمعدّلات القيد تبين الاختلافات الفعلية بين البنات والبنين من حيث الالتحاق بالمدارس، ويقلل استخدامهما من تأثير بنية الجنسين على عدد الساكنة التي هي في سن المدرسة.

وهكذا تشير بيانات الدراسات الاستقصائية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية لعام ٢٠١٢ إلى أن صافي معدّل التحاق البنات والبنين بالمدارس الابتدائية بلغ ٩٩ في المائة و ٩٨ في المائة على التوالي. وتسجّل نسبة مماثلة في المدارس الإعدادية قدرها ٧٤,٤ في المائة للبنات و ٧٤,٥ للبنين. كما أن معدّل القيد الإجمالي في المدارس الثانوية يبلغ ٦٨,٥ في المائة بالنسبة للإناث و ٦٧,٩ في المائة للذكور. وتشير هذه البيانات إلى عدم وجود أي تحيز تجاه الذكور فيما يتعلق بالحصول على التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف السكان الذين تتراوح

أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة متساو لدى الذكور والإناث بنسبة ٩٨،٨ في المائة لكل منهما. ومع ذلك، يواجه السكان في سن المدرسة، وخاصة من الإناث حسب المنطقة، بعض الصعوبات في الوصول إلى التعليم الثانوي والجامعي. وثمة العديد من العوامل التي تحول دون وصول البنات إلى التعليم الثانوي، منها عدم وجود المؤسسات التعليمية وبعدها المسافة عن المدارس الموجودة. وعلاوة على ذلك، تنقطع الشابات عن التعليم في كثير من الأحيان بسبب الزواج المبكر. على أن هناك زيادة مطردة في نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بمستوى التعليم العالي من سنة إلى أخرى كما يبين تقرير البنك الدولي ووزارة التربية والتعليم والثقافة الخاص بالدراسة (٢٠١٣).

إلا أن الصور النمطية الجنسانية كثيرة الشيوع في إندونيسيا كما يظهر في التخصصات التي يُقبل عليها كل من الطلاب والطالبات في الجامعات والمدارس المهنية. فبينما ترتبط صورة الطالبات، تقليدياً، بالعلوم الاجتماعية، مثل التمريض وغناء الطفل والصحة العامة وطب الأسنان والتعليم، يتركز الذكور في الغالب في العلوم التقنية، مثل الهندسة المدنية والهندسة الكهربائية والزراعة والحراثة. وهذا النوع من التفرقة بين الجنسين المتعلقة بمجالات الدراسة إنما هو نتيجة للقيم والمعتقدات الاجتماعية والثقافية التي تؤطر وجهات نظر المجتمع الإندونيسي ومواقفه. ويُعتقد أن اقتصاد الأسرة يقع، تقليدياً، تحت مسؤولية الرجل، بينما تتولى المرأة مسؤولية الشؤون الداخلية للبيت، مما يقيهن في المنزل أو العمل انطلاقاً منه. وكما تحدثت الصور النمطية بين الجنسين في اختيار مجالات الدراسة في المدارس والجامعات، فإنها تقع أيضاً في مجال تطوير المسار الوظيفي للذكور والإناث. ذلك أن الإناث يُنصحن في كثير من الأحيان بعدم خوض الفرص الوظيفية التي يُنظر إليها عادةً على أنها مجال مخصص للذكور.

ولما كانت القوالب النمطية القائمة على أساس الجنس متجذرة عميقاً في ثقافة المجتمع، فإنّ تغيير هذا النوع من المعتقدات الثقافية يتطلب بعض الوقت. ولكن على الرغم من شيوع الصور النمطية بين الجنسين، فإنّ تمكين المرأة من خلال التعليم أمر ضروري، وتواصل الحكومة الإندونيسية التزامها الراسخ بتحسين فرص الوصول إلى تعليم رفيع النوعية لكل من الذكور والإناث. ومن البديهي أن هذا التعليم الجيد أساسي لتوفير فرص المشاركة في القطاعات العامة، خاصة للإناث. فالمرأة المتعلمة تكتسب قدرة وأهلية أكبر للمساهمة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاستفادة منها. إن التعليم هو، في واقع الأمر، الوسيلة الأكثر فعالية لتمكين المرأة، ولذا وجب أن تؤخذ المساواة بين الجنسين في التعليم بعين الاعتبار في عملية تقرير السياسات.